الضفة الغربية للمملكة الأردنية، وقرر مجلس الوزراء الأردني، في السابع من آذار (مارس) ١٩٤٩ ما يلي: «أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، تقدر كل التقدير الرغبة التي أبداها المؤتمرون، وغالبية أهل فلسطين، فيما يتعلق بوحدة البلدين الشقيقين، وتراه متفقاً مع أهدافها، وهي ترحب به، وستسعى للوصول اليه بالوسائل الدستورية، والدولية، ولتنفيذه في الوقت المناسب وفق ما تقتضي به أساليب تقرير المصير»[٢٤].

إنحسار دور حكومة عموم فلسطين

كان لرفض هيئة الأمم المتحدة اعتبار حكومة عموم فلسطين حكومة رسمية، في دورتها الخريفية السنة ١٩٤٨، في باريس، واعتبارها حكومة صورية، الأثر الكبير في انحسار دورها الدولي، كما كان للضغط البريطاني على الدول العربية، الأثر الأكبر في انحسار دورها العربي، اضافة لما تمثله هذه الحكومة، وفقاً لمقررات المجلس الوطني الفلسطيني الأول في غزة السنة ١٩٤٨، من عامل سياسي معادٍ لبريطانيا، واسرائيل، يحرج الأنظمة العربية التي كانت قائمة آنذاك أمام حلفائها البريطانيين من جهة، وأمام القوى الوطنية العربية من جهة أخرى. وقد تلاقت هذه العوامل مجتمعة وساعدت، الى حد كبير، في جعل هذه الحكومة صورية، وفي حرمانها من أي نشاط سياسي يذكر. فبعد ابعاد الحاج أمين عن غزة، انفرط عقد وزارة حكومة عموم فلسطين وتشتت أعضاؤها: فالدكتور موتي فريج، وزير اقتصادها، افتتح له عيادة طبية، وكذلك فعل وزير صحتها د. حسين الخالدي، بينما تم تعيين وزير الزراعة، أمين عقل، موظفاً في جامعة الدول العربية، وعاد ميشال أبكاريوس، وزير المالية الى بيروت، وعُين أستاذاً محاضراً في الجامعة الاميركية، وعين رجائي الحسيني مستشاراً في وزارة المواصلات في السعودية. أما عوني عبد الهادي، وأنور نسيبه، وعلي حسنا فقد سافروا الى عمان؛ حيث عُين الأول سفيراً للأردن في مصر، والثاني عضواً في البرلمان الأردني والثالث نائباً لوزير الداخلية الأردني. أما يوسف صهيون، فانشأ مستودعاً للأدوية في عمّان.

وقد ساعد ذلك على تقوية موقف الملك عبد الله، فأرسل رسالة الى رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي، عارض فيها قيام دولة مستقلة بجوار المملكة الأردنية. ومما جاء في هذه الرسالة: «اننا نخشى على سلامة بلادنا، ومركزها من أية دولة ضعيفة قد تتكون في فلسطين، وتنتسب الى العرب، فتضعف على البقاء أو يستحوذ عليها اليهود. اننا تفادياً من تسبب هؤلاء بحركاتهم، وأعني بهم أمين الحسيني ومن معه، من أن تشبثاتهم ستجر الى غافيه اخلال عصمة الجامعة العربية واتحادها. أقول انني سأحارب هؤلاء، حيث ما كانوا، كما أحارب اليهود أنفسهم»[٢٥].

ومنذ بداية السنة ١٩٤٩، لم تدع حكومة عموم فلسطين الى اجتماعات جامعة الدول العربية، ولم تسدد لها الالتزامات المالية من الجامعة. كما لم تنفع اعتراضات هذه الحكومة؛ وذلك حين أرسلت مذكرة خاصة بذلك الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ورد فيها: «حين تألفت حكومة عموم فلسطين، وعدت من قبل اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بالمساعدات المالية الكافية التي تمكنها مباشرتها مهمتها. وقد وافقت الدول العربية، عدا المملكة الأردنية الهاشمية، على اعطاء حكومة عموم فلسطين مبلغ خمسة